الجهات المعنية اعتبرتها انتهاكاً لحقوق الإنسان

المساكن غير الصحية.. بيئة خصبة للأمراض والانحرافات الجنسية

□ بغداد / دعاء آزاد

أمام بيته الذي لا يختلف كثيرا عن البيوت المخيفة في أفلام الرعب يواظب الرجل الستيني على الجلوس لمدة لا تقل عن ساعة للتأمل والتخطيط، وسط ضوضاء صبية اتخذوا من أحد أزقة منطقة الزعفرانية ملعبا لكرة القدم، يفكر في كيفية جمع 500 ألف دينار شهريا ثمن إيجار البيت الذي يسكنه بالرغم من أن مساحته لا تتجاوز 90 مترا مربعا.

في بيته الذي يسكنه مع عائلة مكونة من أفراد ولا تتوافر فيه مواصفات العيش الكريم، إذ لا توجد فيه نوافذ ولا تدخله أشعة الشمس وكذلك تزداد الرطوبة فيه يوما بعد آخر ودائما ما يختلط طعام سكان البيت ببعض ما يتساقط من سقفه، بحسب ما يقول المتقاعد عزيز حسين الذي اضطر إلى العمل في القطاع الخاص رغم مرضه، لسد متطلبات عيشه لكون راتبه التقاعدي لا يكفي.

وأشار حسين في حديثه لـ"المدى" إلى أن البيت يشعرهم بالاكتئاب "وحياتنا مهددة في أي وقت إذ ليس مستبعدا أن ينهار البيت فوق رؤوسنا وهذا ما سبب لنا شدا عصبيا وزاد من شجاراتنا مع بعضنا البعض".

وطالب حسين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان بأن تأخذ مشكلتهم على محمل الجد وتشرع بإزالة جميع البيوت غير الصحية وتبني مكانها بيوتا تليق بالبشر.

وأضاف "لم نعرف يوما معنى الاستقرار إذ لا تتجاوز فترة سكننا في أي بيت سنة وبعدها يأمرنا مالك البيت بإخلائه حتى احترفت أنا وأسرتي التنقل من بيت إلى آخر".

أما سيف عبد الوهاب المتزوج حديثا فإنه يدفع كل شهر ٤٠٠ ألف دينار كبدل إيجار لبيت تبلغ مساحته ٤٠ مترا مربعا.

ويقول عبد الوهاب لـ"المدى": إن صاحب الدار قسمه إلى ستة دور صغيرة "ولكنه لم يراع الجوانب الضرورية الواجب توافرها في كل بيت، إذ لا يوجد مكان للتهوية ولا تصله أشعة الشمس، هذا فضلا عن الرطوبة بسبب فيضان خزانات مياه الجيران والمكان غير المناسب للحمامات".

وتابع أن "صغر مساحة البيوت وتلاصقها ببعضها ألغى الحرية الشخصية لساكنيها وكثيرا ما تزعجنا أصوات الجيران ومشاجراتهم العائلية"، مقترحا أن "تكون هناك رقابة على أسعار بدلات الإيجار وتشكيل لجنة لتحدد قيمة البيت لأن أسعار الإيجارات السائدة في الوقت الحالي لا تتناسب مع مساحات البيوت والخدمات المتوفرة في كل منها"، بحسب تعبيره.

من جانبه، بين الناطق باسم وزارة الصحة الدكتور زياد طارق لـ"المدى" أن أغلب البيوت في العراق هي غير صحية "لكن وزارة الصحة لا تملك صلاحيات التدخل في بناء المساكن"، متمنيا في الوقت نفسه من الجهة المسؤولة عن منح إجازات البناء أن تشترط توفر الظروف الصحية المناسبة من تهوية، ومساحة جيدة للبيت، ووجود مساحة صغيرة خضراء على الأقل، وكذلك متابعة العمل كي لا تحدث أية مخالفة إذ لا توجد أي رقابة في الوقت الحالي.

وأوضح طارق أن "الرطوبة الموجودة في أغلب البيوت غير الصحية تعد بيئة جيدة جدا لنمو الجراثيم والفيروسات وأن عدم توفر تهوية جيدة في المكان وخاصة الأماكن ذات الكثافة السكانية سيؤدي إلى انتقال الأمراض بسرعة كبيرة".

وشدد على أن دخول أشعة الشمس إلى المساكن أمر ضروري جدا إذ أن عدم تعرض الأطفال لها يسبب لهم الكساح.

وأعطى طارق مثالا عن المساكن الصحية إذ أكد أن في دبي لا يمكن منح أي إجازة بناء لأي عمارة سكنية إذا لم تتوفر فيها صفتان قاعة مناسبة لممارسة الرياضة ومسبح لأن وجودهما سيشجع المواطنين على ممارسة الرياضة هذا فضلا عن مساحات عدة في تلك المدينة خاصة للركض وتكون مرقمة بين كل مسافة وأخرى لكي يساعد الشخص على معرفة كم هي المسافة التي قطعها.

وكشف طارق عن أن "الوزارة بصدد إعداد دراسة لمشروع يسمح لوزارة الصحة بأن يكون لها دور استشاري في عملية البناء، مستندين بذلك على قانون الصحة العامة والبيئة الصحية الذي يعد توفير السكن الصحي أحد شروطه"، مضيفا أنه في الانتهاء من إعداد هذا المشروع "سنخاطب الجهات ذات العلاقة".

إلى ذلك بينت وزارة حقوق الإنسان أن "أغلب البيوت في العراق الآن ليست ملائمة للسكن وهي انتهاك واضح لحقوق الإنسان لكون مسكنه جزءا من كرامته".

إذ بين المتحدث باسم وزارة حقوق الإنسان كامل أمين لـ"المدى" أن السكن اللائق هو أحد الحقوق البسيطة للمواطن والتي نص عليها الدستور والمواثيق الدولية التي يعد العراق أحد الموقعين عليها، "لكن توفر مسكن لائق بالإنسان أصبح حلما في بلدنا".

وأشار أمين إلى أن "أزمة السكن في العراق تكاد تكون الأكبر في المنطقة، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي وإلى هذه اللحظة لم توضع خطط فاعلة لحل الأزمة وذلك لانشغال السياسيين بمشاكلهم متناسين هموم المواطن".

وأضاف أن "الوزارة ترصد المخالفات وتحدد المشكلة وتخاطب الجهات ذات العلاقة لحلها لكن دائما المعالجات تأتي ترقيعية".

فيما اكتفت وزارة الإعمار والإسكان بالقول: "لسنا مسؤولين عن الموضوع".

إذ بين وكيل الوزير استبرق الشوك في اتصال هاتفي مع "المدى" أن وزارته غير معنية بهذه المسألة وهي بصدد إنشاء ٦٤ مجمعا سكنيا ستطبق فيها كل المعايير الصحية والبيئية.

من جانبها أكدت وزارة البيئة وعلى لسان مدير إعلام الوزارة مصطفى حميد أن "الوزارة بصدد وضع خطة وتفعيلها إعلاميا في الأيام القليلة المقبلة للضغط على الجهات المعنية لتوفير سكن يتلاءم مع البيئة".

وأوضح أن "البيوت يجب أن تتلاءم مع البيئة إذ يشترط في بنائها أن تكون باردة في الصيف وذلك بأن يكون الجدار عازلا حراريا، وتكون السقوف مرتفعة وإضافة إلى طرق فنية أخرى لكي تكون ملائمة في فصل الشتاء".

وعزا حميد المخالفات إلى تدني الوعي البيئي عند المسؤولين عن إصدار إجازات البناء وكذلك المواطنين.

إلى ذلك حذرت الباحثة الاجتماعية فوزية العطية من خطورة البيوت غير الصحية على الحالة النفسية والاجتماعية لساكنيها، بالقول: إن "وجود كثافة سكانية في مكان صغير وغير ملائم لصحة الإنسان يسبب نوعا من التفاعل السلبي ويؤدي إلى المشاجرات والنزاعات بين أفراد الأسرة والأسر الأخرى في حال كان البيت تشغله أكثر من عائلة، أو مع الجيران".

ونبهت إلى أن عيش الذكر والأنثى من العائلة الواحدة في غرفة واحدة قد يؤدي إلى انحرافات جنسية، أو حالات أخرى، وكذلك الأمر عند نوم الطفل مع والديه في الغرفة نفسها فعادة ما يقلد الأطفال الوالدين وبطبيعة الحال قد يشاهد الطفل الممارسة الجنسية بين الوالدين وهو ما يؤدي إلى مشاكل نفسية مستقبلا.

وبينت العطية أن "عدم توفر بيئة بيتية صحية من الجانب النفسي والفسلجي سيسبب تلوثا نفسيا وفكريا ويشعر الفرد بالإحباط والاكتئاب والحرمان النسبي لأنه سيقارن نفسه بغيره من أقرانه الذين يسكنون في بيئة مناسبة، وقد يدفعه إلى الحقد ضد المجتمع وتخلق الروح العدوانية ضد من حوله أو ضد نفسه"، مشيرة إلى أن الأمر قد يتطور إلى محاولات الانتحار وخاصة عند المراهقين والنساء كونهن الأكثر تواجدا في هذه البيوت.

وتابعت العطية "وعلى العكس من ذلك في حال توفرت البيئة البيتية الصحية سيشعر الفرد بالطمأنينة والراحة النفسية وأنه مدين لوطنه ومجتمعه لاهتمامه به"، داعية منظمات المجتمع المدني إلى الضغط على الحكومة لتوفير الخدمات للمواطن وإلا ستتفاقم المشكلة، على حد قولها.

السطور الأخيرة

■ سلام خياط

عالم مخيف.. والآتي أعظم

من أولويات المعترك القانوني في سوح القضاء ، أن الاعتراف سيد الأدلة . لا يمكن دحضه إلا ببرهان أقوى منه ، أو حجة تجرح مصداقيته .

بلى، الاعتراف سيد الأدلة ، شرط – وهو شرط وجوب – إلا يجري تحت أي شرط من شروط الإذعان ، كالتعذيب ، النفسي والجسدي ، أو التهديد ، أو الترغيب . هذه المبادئ هي الألف باء في قواميس المشرع القانوني ، والمحامين ورجال القضاء .

قبل سنوات – وربما لحد الآن – كنا نكيل الاتهامات بالخيانة والعمالة ، أو الانتماء للطابور الخامس بحق كل من ينبس ببنت شفة بشأن نظرية المؤامرة وتنسيب ما يجري على هذي المعمورة من مآس، لاسيما في البلدان ذات البؤر الساخنة بالطاقة والثروات لفعل فاعل.

قبل سنوات، وتحديدا في عام ١٩٨٧ كان اسم (القاعدة) غريبا دون شك، وربما جديدا على الأسماع ، ولم يكن أسم ابن لادن قد شاع، لينتشر فيما بعد انتشار النار في الهشيم ، وعندما أشتد ساعد (القاعدة) وصار اسمها مرهوبا وعلى كل لسان ، رمينا من كان يتجرأ ويقول: يا جماعة القاعدة صناعة أميركية . بقاذع القول ، ومن كان يجادل في الأمر نلقمه حجرا ليخرس ، فيخرس، رغبا، أو رهبا.

قبل أيام ، زين لي صديق قديم أن أفتح رابطا على الإنترنيت ، لم أكن قد زرته من قبل، امتثلت... فوجئت بفيلم يظهر السيدة هيلاري كلينتون – وزيرة الخارجية الأميركية ، التي كانت السيدة الأولى في حقبة نشوء تنظيم القاعدة وازدهارها، وكانت – بلا شك – تطلع على كل صغيرة وكبيرة في دهاليز السياسة الأميركية ، الداخلية والخارجية ، ليس لكونها زوجة رئيس أكبر دولة فحسب ، بل لكونها حقوقية بالدرجة الأولى، واكبت صناعة القوانين، أو وضعها موضع التنفيذ.

الفيلم يظهر السيدة كلينتون، تجلس على كرسي، تخاطب جمهورا وتتحدث بنبرة واثقة ، لا أثر فيها لإكراه ، ولا لأي شرط من شروط الإذعان. قالت:

نعم.. نحن خلقنا تنظيم القاعدة ، نعم ، نحن من أوجدناهم، من عشرين سنة خلت، كان السوفييت قد احتلوا أجزاء حيوية من أفغانستان، وأفغانستان مفتاح منطقة حيوية ، فكانت خطتنا أن نخلق من يواجههم عن عقيدة ، فدعونا المتطوعين المسلمين مِنْ (ذكرت أسماء دول عربية إسلامية) ليجابهوا الخطرَ السوفييتي ، وتم تجنيد ما عرف فيما بعد بـ (المجاهدين) وتم تدريبهم وتسليحهم، وشحنهم بما يكفي لهزيمة السوفييت من المنطقة.

ابتدأت السطور ، بمبدأ قانوني – الاعتراف سيد الأدلة – وها هي واحدة من صناع القرار تعترف دون إكراه ، أو ضغط ، أو إذعان ، بأن القاعدة صناعة أميركية ، بقاعدتها وقواعدها – بعلمهم وبدونه – فلماذا ترفع الستارة عن مشهد سابق ، الآن ؟

لننتظر سنوات عشرا أخر ، فلربما تكشف لنا – الوزيرة – حفيدة كلينتون عن أسرار الربيع العربي ، الذي تحول لشتاء قارس ، ذي بروق ورعود، وزلزلة ، لرسم ملامح خارطة الشرق الأوسط الجديد .

لتوفير مساكن وتحقيق الاكتفاء الزراعي الذاتي

تخصيص 5000 دونم لتشييد القرية العصرية الثانية في نينوى

□ الموصل / نوزت شمدين

قرر مجلس محافظة نينوى، تخصيص مساحة من الأرض غرب مدينة الموصل، تبلغ نحو ٥٠٠٠ دونم لإنشاء قرية عصرية متكاملة عليها، بعد أن كانت قد خصصت من قبل المساحة ذاتها لتنفيذ قرية عصرية في ناحيتي الشورة وحمام العليل جنوبي الموصل.وذكر رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة نينوى حجي حسن بيسو لـ"المدى" أن المجلس اختار في ناحية الشمال التابعة لقضاء سنجار غرب نينوى، موقعاً لتشييد القرية العصرية الحديثة الثانية.

وقال: إن مساحتها الكلية تبلغ ٥٠٠٠ دونم، أربعة آلاف منها تقسم على شكل قطع زراعية مساحة الواحدة منها ٤٠ دونما، ويتم توزيعها على المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين، على أن تشيد لهم قرية أو منطقة سكنية متكاملة، على مساحة الأرض المتبقية وهي ١٠٠٠ دونم.

وأشار حسن بيسو إلى أن القرية العصرية ستسهم في دفع عجلة الزراعة في المحافظة، وتوفر فرص عمل لخريجي كليات البيطرة والزراعة.وذكر مصدر في مديرية زراعة نينوى، أن وزارة الزراعة أولت اهتماماً كبيراً لتنفيذ القرى العصرية، نظراً لأهميتها في النهوض بالواقع الزراعي، مشيراً إلى أن الوزارة كانت قد أرسلت وفداً زراعياً لاختيار موقع لإنشاء القرية الأولى، من بين خمسة مواقع.

وبين أن المواقع الخمسة هي قضاء سنجار، وقضاء بعاج، ونواحي ربيعة والريحانية وحمام العليل، بمساحة ٥٠٠٠ دونم لكل موقع، وتم في نهاية الأمر اختيار حمام العليل وناحية الشورة كموقع لتشييد القرية العصرية الأولى، على أن يتم بناء ١٠٠ دار سكنية حديثة فيها للمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين والفنيين.

وتابع المصدر "وزير الزراعة عز الدين الدولة، حضر إحدى جلسات مجلس محافظة نينوى، وطالب بضرورة الإسراع في تحديد المنطقة الثانية لتنفيذ المشروع، لاسيما أن الأموال قد خصصت لها".

ومع أن الأمر استغرق وقتاً، يقول المصدر، إلا أنه في نهاية الأمر صار في نينوى قريتان عصريتان، وإن تم استغلالهما وفق ما هو مخطط له، فسيكون لهما دور كبير جداً في وصول المحافظة مستقبلاً إلى الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية.

وكانت محافظة نينوى قد أعلنت قبل أيام عن تراجع كبير في إنتاج محاصيل زراعية مهمة كالحنطة والشعير، بعد أن كانت ولسنوات طويلة تحتل المرتبة الأولى على مستوى العراق في زراعتهما، وتم تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة الأسباب التي أدت إلى التراجع، من أجل تلافيها في الموسم الزراعي المقبل. ويؤكد المهندس الزراعي عامر شكر لـ"المدى"، أن تراجع الإنتاج الزراعي في نينوى لا يشمل الحنطة والشعير فقط، وإنما معظم المحاصيل الزراعية تشهد تراجعاً، كالخضراوات والفستق وغيرها.

والأسباب التي يعتقدها شكر هي قلة الأمطار، والتصحر الذي ضرب مناطق واسعة غرب وجنوب غرب نينوى، وفقدان المحافظة لحزامها الأخضر الطبيعي، مع تأخر في تنفيذ أجزاء مهمة جدا من المشروع الإروائي العملاق غرب الموصل وهو مشروع ري الجزيرة، مع توسع عمراني لمدينة الموصل على حساب الأراضي الزراعية في محيطها. هذا كله فضلاً، عن هجرة الكثير من الفلاحين والمزارعين لمهنتهم التي توارثوها جيلاً بعد جيل، كما أن قروض المبادرة الزراعية، لم تقنع الجميع بالعودة إلى الحقل والبستان، فالكثيرون كما يرى عامر شكر، استثمروا تلك الأموال في مجالات أخرى غير الزراعة.

الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة

أعادة اعلان مناقصة رقم ٨ / م / ل ب ج - ٢ / ٢٠١٢ / للمرة الثانية

لتجهيز مادتي ألياف الرايون (فسكوز) وغزول الفسكوز نمرة ٥٠ / ١
لصالح معمل الغزل والنسيج
تبويب ٣١٢ ضمن الموازنة التشغيلية لعام ٢٠١٢
تدعو الشركة المجهزين من ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في المناقصة أعلاه ومراجعة مقر الشركة في الموصل للحصول على أوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٥٠٠٠٠ دينار) مائة وخمسون ألف دينار غير قابل للرد

ويمكن الاطلاع على شروط المناقصة أعلاه على موقع الشركة الالكتروني: - (www.mosul-garment.com)
بالاضافة الى موقع الوزارة الالكتروني وهو: - (www.industry.gov.iq)
وتودع العطاءات في صندوق العطاءات في مقر الشركة بموعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم الاثنين المصادف (٢٥ / ٦ / ٢٠١٢) وعلى أن: -

- يقدم العطاء بثلاث ظروف مختومة (كل ظرف على حدة) مثبت عليه اسم الشركة ورقم المناقصة واسم المادة الظرف الأول والظرف الثاني تجاري (مدة نفاذية العرض بما لايقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة) والظرف الثالث يحتوي على المستمسكات المطلوبة وتشمل: -
تأمينات أولية بنسبة ١ ٪ من مبلغ العطاء بصك مصدق او خطاب ضمان نافذ لفترة لاتقل عن (١١٨) يوم من تاريخ الغلق من ١- مصرف عراقي معتمد أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض الصادر من الحكومة العراقية (مرفقة بكتاب رسمي صادر من المصرف المختص وبتوقيع المدير العام أو المدير المفوض أو من ينوب عنهما يؤيد فيه المصرف المختص صحة صدور تلك الخطابات).
٢- وصل شراء المناقصة.
٣- تقديم نماذج من المواد أعلاه.
- يهمل أي عطاء لا يحوي الفقرات أعلاه.
- الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والاعلان.
تدعو الشركة كافة المشاركين لحضور المؤتمر المزمع عقده في مقرها للاجابة على الاستفسارات في الساعة (العاشرة) من يوم الاثنين المصادف ١٨ / ٦ / ٢٠١٢
كما تدعو الشركة كافة المشاركين لحضور إجراءات فتح العطاءات في الساعة (التاسعة) من يوم الثلاثاء المصادف ٢٦ / ٦ / ٢٠١٢

المدير العام

العوائل في بابل تشكو من ظاهرة الدروس الخصوصية

□ الحلة / إقبال محمد

ظاهر عبد حمادي موظف لديه بنتان وولد جميعهم طلبة في المرحلة الإعدادية، أرهقت ميزانيته المالية المتواضعة الدروس الخصوصية، وهو يؤكد أن السبب الأول والأخير لظاهرة التدريس الخصوصي هو المدرس نفسه.

ويقول حمادي في حديثه لـ"المدى": إن المدرسين لا يقدمون المناهج الدراسي للطلبة في المدرسة كما يقدمونه لهم في الدروس الخصوصية.

وأضاف أن وزارة التربية "تتخذ موقف المتفرج من الدروس الخصوصية ولا تحاسب المدرس المقصر"، مشيرا إلى أن انعدام المحاسبة فسح المجال أمام المدرسين لفرض أجور باهظة على الدروس الخصوصية، على حد قوله.

وأكد حمادي أن على وزارة التربية أن "تقف وقفة جادة من الدروس الخصوصية"، لافتا إلى أن العراق "لا تتوفر فيه مستلزمات الدراسة الجيدة على العكس من الدول الأخرى، ومنها دول الجوار التي يقوم فيها التدريسيون بتقديم المنهاج وإيصاله إلى جميع الطلبة، وكذلك تقوم المدارس بتوفير وسائل ترفيه ووجبات طعام لخلق أجواء مناسبة للطلبة".

أم رائد هي الأخرى أكدت لـ"المدى" ان الدروس الخصوصية أصبحت عبئا ثقيلا على كاهل العائلة، مبينة أن ثلاثة من أبنائها في المرحلة الإعدادية وجميعهم يطالبونها بتوفير المال للدروس الخصوصية، "بسبب أن المدرس لا يحرص على توضيح المادة الدراسية في الصف وذلك لكي يدفع الطلبة إلى التدريس الخصوصي"، على حد قولها.

حامد أب لطالبة في السادس الإعدادي، يقول لـ"المدى": إن ظاهرة الدروس الخصوصية أصبحت لافتة للنظر في البلاد، "إذ أن أغلب الطلبة في المرحلة الإعدادية وخاصة الصفوف المنتهية لديهم مدرسون خصوصيون".

ويضيف "المدرسون الخصوصيون منتشرون في البيوت والشقق السكنية وحتى الدكاكين، ولكل مدرس صف خاص به كتب عليه اسمه والمادة التي يدرسها ورقم موبايله"، مشيرا إلى أن وضعه المادي المتواضع لا يسمح له بتحمل نفقات الدروس الخصوصية، ما اضطره إلى الاشتراك في (سلفة) مالية كبيرة لتسديد أجور المدرسين الخصوصيين.

الطالب أزهر عادل جاسم أوضح لـ"المدى" أن الطالب أثناء الدرس في المدرسة "يكون مشوشا كما أن هناك ممازحات ومداخلات بين الطلبة داخل الصف، وأحيانا لا مبالاة، لذلك ينتهي الدرس دون أن نفهم منه شيئا من المادة".

ويشير جاسم إلى أن الدور السلبي للعطل الكثيرة بالقول: "الجانب الآخر الذي يؤثر على الطلبة هو كثرة العطل الرسمية ما تسبب بعدم إكمال المناهج الدراسية، وهو ما يدفع الطلبة إلى الدروس الخصوصية التي يبذل فيها المدرس جهودا كبيرة لإيصال المادة أفضل من التدريس في المدارس الحكومية".الطالبة نورس أحمد ألقت باللائمة على الطالب والمدرس معا، واعتبر الدروس الخصوصية مضيعة للوقت وتبذيرا للمال، مضيفة "لو تعاون المدرس وأعطى المادة حقها وحبب للطلبة المادة الدراسية ومذاكرتها وكذلك لو أن الطالب انتبه للمدرس وشرحه وأدى واجباته اليومية بصورة صحيحة، لما ظهرت الدروس الخصوصية".

من جانبه، أشار المدرس علي حسين جاسم في حديثه لـ"المدى" إلى أن "التدريس الخصوصي حق، ومن حق أي مدرس أن يلجأ إليه لأن الطالب يريد ويلح على المدرس ولأسباب معقولة من أن المنهج مطول ويحتاج إلى وقت أكبر من أجل إنهائه".

في حين أكد المدرس مسلم ناجي لـ"المدى" أن الطالب يلجأ إلى الدرس الخصوصي لتقاعسه أثناء الدوام، مشيرا إلى أن الدرس الخصوصي أصبح ظاهرة اجتماعية مقبولة من الجميع والطالب الذي لا يستعين بالتدريس الخصوصي قد يفشل حسب رأي الكثير من الطلبة وأولياء أمورهم.

معاون مدير عام تربية بابل راضي عبيد هجول يقول في تصريحات صحفية عن ظاهرة الدروس الخصوصية أنها ظاهرة تعاني منها المديرية العامة للتربية في بابل وعموم العراق، "وأصبح أولياء أمور الطلبة يعانون منها بشكل كبير جدا لأنها تمس حياتهم المعيشية بصورة مباشرة".

وعن مشروعية وقانونية الدروس الخصوصية، قال هجول: إن الدروس الخصوصية قانونية وأجازتها وزارة التربية وفقا لشروط أولها أن المدرس لا يدرس طلبة مدرسته نفسها بل طلبة من المدارس الأخرى، مضيفا أن الوزارة سمحت للمدرسين المتقاعدين بالتدريس الخصوصي حسب الاختصاصات.

ويرى هجول أن مسؤولية الدروس الخصوصية مشتركة بين المدرس وأولياء الأمور والطالب ووزارة التربية، داعيا في الوقت نفسه إلى سن قانون خاص بالتدريس الخصوصي لضمان حق المدرس والطالب وكذلك تحديد أجور التدريس الخصوصي.